صاحب الجلالة يعين عددا من العمال والمسؤولين بوزارة الداخلية والمدير العام للأمن الوطني

استقبل صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني محفوفا بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير سيدي محمد وصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد يوم 29 ذي الحجة 1417 الموافق 7 ماي 1997 بالقصر الملكي بالرباط عددا من العمال وعينهم جلالته في المناصب التالية :

-السيد علال السعداوي: والي طنجة وعامل عمالة طنجة،

-السيد التيجاني القاسمي: عامل عمالة الفحص بني مكادة ،

-السيد محمد البوشيخي: عامل اقليم تاوريرت ،

-السيد سعيد فاسكا: عامل اقليم زاكورة،

-السيد لحسن العلام: عامل إقليم افران،

-السيد محيي الدين أمزازي: عامل، مدير وحدة تنسيق محاربة المخدرات التابعة لوزارة الداخلية ،

-السيد محمد الجرموني: عامل مفتش عام للمالية المحلية بوزارة الداخلية،

-السيد عبد الحفيظ بنهاشم: مدير عام للامن الوطني.

وقد خاطبهم جلالة الملك بكلمة قال فيها:

عمالنا الأوفياء

لقد اقتضى نظرنا السديد أن نعطي لمدينة طنجة ما يجب أن يعطى لها حتى تعلم المدينة بسكانها وسكان قراها أنها دخلت في سلك المدن الكبرى والقرى المهمة .وأنني على يقين من أن تطبيق اللامركزية بالنسبة للوالي وللعمال سيجعل الادارة تكون أقرب وأقرب من المواطنين. وأن مدينة طنجة،

زيادة على ما نحن مصممين العزم لتشييده لها من الناحية التجارية والصناعية. ستأخذ محلها وستعرف ذلك الازدهار الذي نتمناه لها. كما أننا ارتأينا أن نعين على مدينة تاوريرت عاملا حتى نقرب كذلك المواطنين من الادارة لترى الادارة المحلية في مصالحهم ومشاكلهم بكيفية أوسع وأسرع الشيء الذي أدى بنا كذلك إلى تسمية عامل لمدينة زاكورة. زاكورة هي من تخوم المغرب ومن المدن العزيزة علينا وسكانها كانوا دائما ولا زالوا من الحماة لتخومنا وحدودنا فلهذا على عاملنا هناك أن يرعاهم ويأخذ بيدهم ويأخذ بعين الاعتبار ما قلناه في هذا الصدد.

بالطبع لا يمكن لوزارة الداخلية أن تقوم بعملها كما يجب لامن ناحية التفتيش إلا إذا كان لديها ما يجب من الآليات البشرية.

فلهذا عينا موظفين ساميين ليكونا مكلفين بتفتيش الحسابات الاول للجماعات المحلية والثاني لمحاربة المخدرات ذلك الداء الذي أخذنا على عاتقنا وبشهادة المنتظم الدولي أن نحاربه محاربة جذرية ونهائية. وأخيرا قررنا أن نعين السيد بنهاشم على رأس الادارة العامة للأمن لماذا عينا السيد بنهاشم ولم نعين غيره. عينته شخصيا لأسباب متعددة ومن أهمها أولا: استقامته ونزاهته وثانيا قدرته على العمل وأخيرا لأنه منذ سنة ونصف تابع منذ البداية إلى النهاية مسلسل الحوار كله سواء مع الهيئات النقابية أو مع الهيئات السياسية فيما يخص الانتخابات. إن الانتخابات يجب أن تمر في جو يكون بمثابة جو العيد لا بجو المأساة أو الخوف أو الترقب ذلك لأننا من ناحيتنا ضمنا المناخ اللازم من الناحية التشريعية والقانونية والادارية لتكون تلك الانتخابات حرة ونزيهة وشفافة. ولكي يتم ذلك في جو يكون بمثابة جو العيد يجب أن تكون الطمأنينة والاطمئنان سائدين في جميع أنحاء المغرب .

ومفهوم الأمن ليس دائما هو المفهوم القمعي. فمفهوم الامن هو مفهوم

القمع بالضبط استنادا إلى قوانين وإلى ضوابط وهو كذلك مفهوم الحوار ومفهوم الاقناع حتى لا تطغى الحماقة على العقل بل ليسود العقل على التهور. وهذه العناصر كلها تعرفها وهضمتها ولي اليقين أنك ستطبق هذه التعليمات وهذه التوجيهات علما بأن الحريات يجب أن تسود ولا يجب أن تسود الفوضى . والحرية هي كما تعلم احترام حرية الغير .واضمن كذلك الكرامة لرعايانا الأوفياء وضمان الكرامة لهم هو الإنصات إليهم والأخذ بعين الاعتبار لرأي الغير .

وأظن أن تعليماتنا هاته وتوجيهاتنا السامية هاته كافية لتسير على منهاج ما خططناه ورسمناه منذ خطابنا في افتتاح البرلمان في سنة 1995 إلى يومنا هذا ذلك أننا نريد الحوار والتساكن والتجانس والتعقل واحترام القانون واحترام قول الغير وتفكير الغير ما لم يخرج عن حرية الآخرين وعن القانون والضوابط المعروفة في هذا الباب.

فأعانكم الله كلكم وسدد خطاكم وجعلكم عند حسن ظننا بكم .